الفَقرُ والبَطالةُ والأمنُ
في المحيط العربي

إعداد

علي بن إبراهيم النملة

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

1431/6/3هـ - 2010/5/16م

المحتويات

المدخل

الوقفة الأولى: مفهومات الفقر والبطالة.

الوقفة الثانية: الفقر والإرهاب.

الوقفة الثالثة: البطالة والمعلومة.

الوقفة الرابعة: البطالة والعولمة.

الوقفة الخامسة: البطالة والخصخصة.

الوقفة السادسة: البطالة في البلاد العربية.

الوقفة السابعة: أسباب البطالة.

الوقفة الثامنة: البطالة العربية بالأرقام.

الخاتمة.

مراجع البحث.

المدخل:

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيّد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فالشكر الجزيل لجامعة نايف للعلوم الأمنيّة، التي نهجت إلى إثارة موضوعات ذات مساس مباشر بالشأن العربي، والجانب الأمني منه تحديدًا الذي يخدم تخصُّص الجامعة الأوّل. والشكر كذلك لإدارة الجامعة التي دعتني للمشاركة في هذا الملتقى المبارك.

الأمن العربي اليوم مرهون بتوافر عناصر الأمن الرئيسية، سواءٌ أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية. وهذه العناصر الثلاثة هي محطُّ تركيز الخطّة الأمنية العربية، التي يستحسن أنْ ترقى إلى أنْ تكون إستراتيجية أكثر من كونها خطّة أمنيَّةً فقط، منذ أنْ أقرّها مجلس وزراء الداخلية العرب في بغداد في ربيع الأول 1404هـ وكذا إقرار المجلس خطّةً عربية أمنية وقائية في الدورة الثالثة للمجلس المنعقد في تونس خلال الفترة من 9 - 11 ربيع الأول 1405هـ. كما تمّ في الدورة الرابعة للمجلس إقرار الخطّة الأمنية العربية.

والمعلوم أنّ مجلس وزراء الداخلية العرب يحدِّث الخطّة الأمنية العربية، ويعرض تحديثاتها على الوزراء في اجتماعاتهم الدورية الذي عُقد في لبنان

من سنة 1430هـ/ 2009م. ثم في تونس سنة 1431هـ/ 2010م.

واقع الحال أنّ البيئة العربية تعاني من تقصير في هذه العناصر الرئيسية الثلاثة، على تفاوت بينها في مدى التقصير. فالسياسة التي ترعاها جامعة الدول العربية والاتّفاقيات الثنائية بين البلاد العربية تعاني من اختراقات بحكم التوجُّهات الفكرية للممارسة السياسية لبعض البلاد العربية، التي جعلت من طبيعتها أو من أسرار وجودها - إنْ شئتم - الخلاف بين دول الجوار. ولا تكاد دولتان عربيّتان متجاورتان لا يوجد بينهما خلاف على قضايا معلّقة، يمكن الجزم بأنها من مخلّفات الاحتلال، الذي جثم على الأمّة العربية ردحًا من الزمان. وما خرج إلا بعد أنْ زرع بذور الشقاق بين الحكومات العربية. وإنْ لم يوفّق إلى بذر النزاع بين الشعوب.

أدّى هذا الوضع المتأزّم مع أوضاع أخرى إلى التأثير على مفهوم الحرّية المنضبطة لانتقال العمّال بين الدول العربية التي انقسمت إلى مرسل للعمالة ومستقبل لها. وساعد على ذلك عوامل اقتصادية واجتماعية يأتي على رأسها الفقر والبطالة اللذان قد يفضيان إلى اختراق الخطط الأمنية بممارسات خارجة عن السيطرة في بعض الأحوال؛ استجابةً إلى استمرارية رغبة بعض الأقطاب البعيدة في زرع الفتن والمشكلات في المجتمعات النامية، ومن بينها المجتمع العربي.

لحساسية الخوض في السياسة تتجنّب هذه الورقة المزيد من التفصيلات؛ لئلاّ تحمّل من سوء الفهم ما لا تحتمل، لا سيّما أنّ للتحليلات السياسية

فرسانَها المتخصِّصين، المدركين ما لا يدركه كثير من المفكِّرين من غير السياسيين والمتخصِّصين، وإنْ زعموا أنهم يدركون، وأننا نحن العرب قد دأبنا على تحميل السياسة والسياسيين جُلَّ مشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون أنْ يَظهر على بعض الشعوب العربية ما يعين السياسة على تحقيق الرفاه الاجتماعي. وأكاد أجزم أنَّ تسييس القضايا الاجتماعية قد أسهم في صعوبة التغلُّب عليها.[1]

تُستخدم القوى العاملة كذلك داخليًا من قبل بعض الأحزاب السياسية في دول المصدر, على أنَّها ورقة مساومات انتخابية, وذلك عندما تظهر أصوات لأحزاب المعارضة تدعو إلى إيقاف إرسال العمَّال خارج البلاد, أو إيقافها عن بلد مستقدم بعينه؛ بحُجج تهيئة بيئة عمل أفضل. وما أنْ تزول الحملة الانتخابية حتى يخفُت هذا الصوت، بل ربَّما أصبح طرفًا في الدعوة إلى تكثيف إرسال العمَّال إلى البلاد التي كانت تدعو إلى وقف الإرسال لها أثناء الحملة!

تهيئة بيئة عمل أفضل مطلبٌ ملحٌّ، ويُعالَج فنيًّا من خلال القنوات المؤثِّرة بين دول المصدر ودول المستقدِم, بحيث تعالج بمهنية فنية. فلا تؤثِّر هذه المواقف السياسية على البعد الاجتماعي والاقتصادي لاستقدام العمَّال, لاسيَّما إذا كان العمَّال لا يتفقُّون على أنْ يكونوا ورقة مزايدات سياسية؛ لإحراج

---

(1) انظر: جلال أمين. العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798 – 1998. – بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1999م. – ص 55 – 57.

الحزب الحاكم في كثيرٍ من الأحوال.

على أيّ حال إنّ هذا يوحي بقدر من قلّة الوعي السياسي, واختلاط الممارسة الديموقراطية من خلال الأحزاب بتصفية الحسابات الحزبية, كلُّ ذلك على حساب العامل الذي ينطلق إلى دول الاستقدام ليعمل, وليكسب بالحلال, فيعيش ويعيّش من ورائه أهلَه وذويه, ومجتمعَه بعد ذلك في دولة المصدر.

هذه التجربة السياسية تؤدّي إلى ضعف الاطمئنان من دولة المصدر والمستقدم على حدٍّ سواء, فتتأثّر حركة العمّال, ممّا يتعارَض مع تطلّعات منظمة العمل العربية إلى فتح قنوات للعمّال العرب داخل البلاد العربية. ومن ثمّ الحدّ من هجرة العمّال العرب إلى البلاد الغربية. وقد حاولت منظّمة العمل العربية إصدار إستراتيجية انتقال العمّال العرب في دورتها السنوية سنة 1424هـ/2003م تحكم هذا النمط من التبادُل الحيوي بين الدول العربية، الأمر الذي يرتضيه المواطن العربي، لو سارت الأمور من منطلقها الفني البحت، بعيدًا عن المؤثِّرات السياسية، التي طالما عصفت بالأمة وأنستها ما هو مشترك بينها.[1]

---

(1) انظر: علي بن إبراهيم النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية.- ط 3.- بيروت: مكتبة بيسان، 1431هـ/ 2010م.- 176 ص. – وعلى هذا المرجع تتّكئ معظم معلومات هذه الورقة.

الوقفة الأولى:
مفهومات الفقر والبطالة

كثُرت تعريفاتُ الفقر وتشعَّبت، وجرى تقسيم الفقر إلى المدقع والمطلق والنسبي. والفقير بتعريف موجز جدًا هو من لا يجد قوت يومه.[1]

يدخل في الحديث عن الفقر الحديث عن البطالة،[2] مرورًا بالنظرة الفلسفية التي تجادل في أيّهما محفِّز للآخر: الفقر يسبّب البطالة، أم البطالة تسبّب الفقر.[3] فالفقر يعني ضعف القدرة على التدريب والتأهيل، وبالتالي ضعف فرص الحصول العمل. والبطالة تعني قلة ذات اليد، وبالتالي الدخول في دوامة الفقر، ومنها ضعف القدرة على الانخراط في مؤسَّسات التدريب والتأهيل المهني للحصول على عمل مناسب.[4]

---

(1) انظر: صالح بن مُحَمَّد الصغيّر وعلي بن إبراهيم النملة. مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة. ـ الرياض: المجلة العربية، 1425هـ/2004م. ـ 38 ص. ـ (سلسلة كتيب المجلة العربية؛ 91).

(2) انظر: سلوى الخطيب. الإرهاب: الأسباب والدوافع. ـ ص 74 ـ 97. والنص من ص 90 ـ 91. ـ في: مجموعة من المفكِّرين. السعوديُّون والإرهاب: رؤية عالمية. ـ الرياض: دار غيناء، 1426هـ/2005م. ـ 559 ص.

(3) انظر: علي بن إبراهيم النملة. العمل الاجتماعي والخيري في منطقة الخليج العربية: التنظيم ـ التحدّيات ـ المواجهة. ـ الرياض: المؤلِّف، 1431هـ/2010م. ـ 245 ص.

(4) انظر: علي بن إبراهيم النملة. فكر التصدِّي للإرهاب: وقفات مع المفهوم والأسباب والأوزار. ـ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1429هـ/2008م. ـ 113

كما أنّ للبطالة تعريفاتٍ عدّة، ومنها ذلك التعريف الذي تبنّاه برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على أنّه: «كلُّ الأفراد فوق سن معيّنة ممّن لا يعملون بأجر أو لحسابهم الخاص والمتوفّرين للعمل واتّخذوا خطوات محدّدة؛ بحثًا عن عمل بأجر أو لحسابهم الخاص».[1] وذكروا للبطالة أنواعًا منها البطالة السافرة والمقنّعة والدورية والاحتكاكية والهيكلية والموسمية.[2] وأوصلها أحد الباحثين إلى عشرة أنواع،[3] وأضيف عليها البطالة الاجتماعية ـ على ما سيأتي بيانه ـ.

المعتمد من هذه التعريفات في هذه الورقة هو التعريف الذي تبنّته منظّمة العمل الدولية الذي يتلخّص في البحث عن العمل والرغبة فيه والتأهيل له. وهذه هي البطالة الاقتصادية التي تدور حولها النقاشات وتبنى عليها الإستراتيجيات والخطط والقرارات.[4]

يؤكّد خبراء التأهيل أنّ البطالة تتضاءل أمام التأهيل والخبرة, إذ «تواجه

ص.

(1) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام 2001: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية. ـ القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2001م. ـ ص 256.

(2) انظر: سيّد عاشور أحمد. مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، 2008م. ـ ص 11 – 12.

(3) انظر: عبد ربِّ النبيّ علي أبو السعود الجارحي. الحلُّ الإسلامي لمشكلة البطالة. ـ القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 2004م. ـ ص 17 – 20.

(4) انظر: سيّد عاشور أحمد. مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. ـ مرجع سابق. ـ ص 11 – 12.

كثير من الشركات صعوبة في إيجاد المشتغلين المؤهَّلين الذين يعوَّل عليهم في مجالات اختصاصهم. ولا يوجد بين صفوف الفئات المؤهَّلة و«الغالية» من العاملين عاطلين عن العمل بصورة عامَّة».[1]

على أنَّ لدينا في المنطقة العربية بالإضافة إلى البطالة الاقتصادية نوعين آخرين من البطالة؛ أحدهما البطالة الهيكلية والآخر البطالة الاجتماعية، فالبطالة الهيكلية هي أنْ يشغل الوافدون الوظائف التي يبحث عنها المواطنون، والبطالة الاجتماعية هي أنْ يرفض المواطنون شغل أعمال بعينها تتَّفق مع مفهوم العمل اللائق لأسباب تتعلَّق بالعادات والتقاليد الاجتماعية التي تعفُّ عن بعض الأعمال وتنظر لها نظرةً دونية مهما كانت لائقة،[2] أو قد لا يقبلون أعمالاً في مناطق من البلاد يرون أنها نائية أو أنها في رقعة جغرافية بعيدة عن الأهل والأقارب.[3]

ولذا ظهر جدل علمي "أكاديمي" اجتماعي حول الفقر والبطالة في مسألة أيّهما المؤثِّر بالآخر، إذ إنَّ هناك من يقول إنَّ الفقر أثرٌ من آثار البطالة، وهناك من يقول إنَّ البطالة أثرٌ من آثار الفقر.

---

(1) انظر: نورمان فان شربنبرغ. فرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قوّة/ تعريب حسين عمران. ـ الرياض: مكتبة العبيكان, 1423هـ/ 2002م. ـ ص 180.

(2) انظر: إمارة منطقة المدينة المنوّرة. البطالة: الأسباب وطرق المعالجة. ـ ط 2. ـ المدينة المنورة: الإمارة، 1425هـ/2004م. ـ ص 105 – 110.

(3) انظر: محمد عبدالله البكر. أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية. ـ مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت. ـ مج 32 ع 2 (1424هـ/2004م).

يرى الفريق الأوّل أنّ البطالة نتيجةٌ للفقر بغضّ النظر عن وجود قوى بشريّة مؤهّلة، ولكنها لا تجد فرص العمل التي تتعيّش منها وتبرز إمكاناتها المهارية، فما فائدة التأهيل إذا كان سوق العمل لا يستقطب المؤهّلين؟

ويرى الفريق الثاني أنّ الفقر لا يتيح فرص التدريب والتأهيل بسبب تكلفته المادّية. ومن ثمّ فإنّ الضعف في التدريب والتأهيل أو عدم توافره يزيد من فجوة الفقر. في الوقت الذي تؤكِّد فيه الدول العربية المستقدمة على ضرورة التأهيل لشغل الوظائف الفنية والمهنية والإدارية، ولذلك تراها تدرّب أبناءها مجّانًا، بل ربما كافأتهم على التدريب.

وكلا الرأيين على صواب، بحسب المواقف والمواقع. مع أنّ التأهيل مع ندرة الفرص مدعاة إلى الدخول في سوق العمل، وعدمه مدعاة إلى تجاهُل غير المؤهّلين وعدم الالتفات إليهم. ولا عبرة للنظرة المثالية التي تطالب أرباب العمل بتدريب غير المتدرّبين من باب تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وإنْ نزعت بعض المؤسّسات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والمقاولات والتجارة والخدمات إلى إنشاء مراكز تدريب ملحقة بمنشآتهم الصناعية أو التجارية أو الخدمية، ولكنهم يعانون من تسرُّب المتدرّبين قبل أنْ ينهوا البرنامج التدريبي، ومن ينهي البرنامج قد لا يعمل في المنشأة التي درّبته، بل قد يذهب إلى منشأة منافسة هي التي تجني ثمار تدريبه.

ومع هذه العقبة المعتبرة لدى رجال الأعمال إلا أنّ فئةً معتبرة منهم، لكنها ليست كثيرة، قد أخذت هذه العقبات بعين الاعتبار، وطفقت تبحث عن حلول لها بإشراك الحكومات في التغلُّب عليها ولو بالحدِّ منها دون القضاء

عليها بالضرورة. ولذلك سعت هذه المنشآت إلى دعم منظومة البرامج الموجَّهة نحو التخفيف من الظروف الانتقالية التي تواجه الاقتصاديات المتغيّرة، ومن أمثلة تلك البرامج الصناديق الاجتماعية للتنمية، مثل الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية وصندوق التضامن الوطني بتونس،[1] وبنوك التسليف والإقراض الحسن والصناديق الخيرية لمعالجة الفقر (كالصندوق الخيري الوطني) وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" في حال المملكة العربية السعودية، ومشروع "سند في عُمان والصناديق الأخرى ذات الطابع الخيري، مثل صندوق المئوية وصندوق عبداللطيف جميل وبرامج التدريب المهني والتدريب التحويلي الموائم لسوق العمل وبرامج الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة،[2] التي تهدُف في مجملها إلى التخفيف من مشكلات البطالة والعوز في تلك المراحل الانتقالية، على اعتبار أنّ البطالة إفراز من إفرازات الفقر.[3]

وتُعدُّ البطالة أحدَ مواطن الفقر التي يمكن أنْ تحصر في المواطن الآتية:

([1]) انظر: حسن شخاترة وآخرين. البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان/ تحرير خالد الوزني. ـ عمّان: مؤسسة عبدالحميد شومان، 2000م. - 260 ص.

([2]) انظر: زياد أبو الفحم. دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة العربية. ـ الإمارات العربية المتّحدة: ثقافة، 2008م. ـ 131 ص.

([3]) انظر: حسن شخاترة وآخرين. البطالة والفقر: واقع وتحدّيات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان/ تحرير خالد الوزني. ـ مرجع سابق. - 260 ص. وانظر أيضًا: علي بن إبراهيم النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية. ـ مرجع سابق. ـ 213 ص.

1- النساء بوجه عام، والمرأة العاملة بوجه خاص، حتى ليرمز إلى الفقر في بعض الثقافات بصورة امرأة، كما يتحدَّثون عن "ظاهرة تأنيث الفقر".[1]

2- الأطفال وصغار السن،

3- كبار السن،

4- المعوْقين،

5- العاطلين عن العمل، والعمَّال غير الماهرين،

6- العمَّال المهاجرين،[2]

مع التوكيد هنا على التفريق بين العمَّال المهاجرين والعمَّال المؤقَّتين الذين يعملون بعقود محدَّدة.[3]

هذا مفهومٌ للبطالة أوسع من التعريف المهني المباشر لها. «فالذي لا يعمل هو في حالة بطالة, لا نقلِّل من شأنها, ولكن الذي يعمل تحت إجبار

([1]) انظر: باتر محمد علي وردم. العولمة ومستقبل الأرض. – مرجع سابق. – ص 114 – 116.

([2]) انظر: المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل. كارثة الفقر في العالم العربي وأثرها في حقوق الإنسان في العمل (الواقع والحلول). – جنيف: المركز، د. ت. – ص 39 – 56.

([3]) انظر: علي بن إبراهيم الحمد النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية. – مرجع سابق. – 213 ص.

الاحتياج ولا يربطه بعمله إلا المقابل المادّي هو أيضًا في حالة بطالة من نوع آخر لا يقلُّ خطورة في معناه وأبعاده وعواقبه الاجتماعية والنفسية».[1]

أمَّا إذا أردنا تطبيق ذلك على المنطقة العربية فإنَّ مفهوم البطالة الذي وضعته منظمة العمل الدولية، المتمثِّل في رغبة العامل في وجود عمل يملك العامل التأهيل لــه ويبحث عنه فلا يجده فقد لا ينطبق موضوعيًا على وجود عدد من الباحثين عن العمل من المواطنين العرب، ذلك لافتقار بعضهم إلى الرغبة في العمل، وافتقار فئة ثانية إلى التأهيل والتدريب المفيض للعمل، وحاجة البقية إلى الجدِّية في البحث عن العمل, وانصراف فئة رابعة وهي الأغلبية إلى العمل الحكومي؛ حيث الأمان الوظيفي من جهة, وحيث التساهُل في قياس الإنتاجية من جهة ثانية, وحيث التهاوُن في تطبيق مبدأ الثواب والعقاب من حيث الانضباطُ في العمل من جهة ثالثة؛ وحيث تعشعش البيروقراطية المهلكة للمهارات والمبادرات، مما أدّى إلى اتِّهام الوظيفة الحكومية بأنَّها مرتع للبطالة المقنَّعة.[2]

يأتي هذا الاحتراز توكيدًا على تعريف البطالة الذي تبنَّاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ السابق ذكره ـ.[3]

---

(1) انظر: منى حلمي. الحبُّ في عصر العولمة. ـ القاهرة: دار المعارف، 1999م. ـ ص 35. ـ (سلسلة اقرأ؛ 649).

(2) انظر: سيّد عاشور أحمد. مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. ـ مرجع سابق. ـ ص 11 – 12.

(3) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام 2001: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية. ـ

مع هذا لا بُدَّ من التسليم بوجود بطالة في المنطقة العربية بين الشباب, وأنَّ على دول المنطقة اتِّخاذ التدابير المناسبة «لتنسيق الحماية من البطالة فيها في سياستها في مجال العمَّال، وتحرص لهذا الغرض على أنْ يُسهم نظام الحماية من البطالة فيها، لاسيَّما طرائق تقديم إعانات البطالة، في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرّية، وألاّ يكون من أثرها عدم تشجيع أصحاب العمل على عرض عمالة منتجة، والعمَّال عن البحث عن هذه العمالــة».[1]

الوقفة الثانية:

الفقر وزعزعة الأمن

الحديث عن الفقر مثلاً على أنه سببٌ من أسباب زعزعة الأمن هو حديث فيما يبدو عن ناتج وأثر لا عن سبب. فالفقر ناتجٌ لعدَّة عوامل، وتسهم الظروف الحاليَّة في تفاقم مشكلته لا في الوصول إلى حلول ناجعة له. ويقول الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار رئيس تحرير تقرير الاتِّجاهات

القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2001م. ـ ص 256.

(1) نصٌّ من المادَّة الثانية من الاتِّفاقية الدولية ذات الرقم (168) لعام 1988م، والتوصية ذات الرقم 176 من العام نفسه, بشأن تعزيز العمالة والحماية من البطالة. انظر: عدنان خليل التلاّوي. القانون الدولي للعمل: دراسة في منظمة العمل الدولية ونشاطها في مجال التشريع الدولي للعمل. ـ جنيف: المكتبة العربية, 1410هـ/1990م. ـ ص 361 ـ 362.

الاقتصادية بمركز الدراسات بالأهرام: «وفي اعتقادي أنّ أحدَ أهمّ أسباب بروز ظاهرة "الجماعات المتطرّفة" في العالم العربي، هو تفشّي البطالة، ولو لم تكُن البطالة، ما كان هناك تطرُّف أبدًا، ولك أنْ تعلم أنْ البطالة في العالم العربي هي الأعلى عالميًا؛ إذ إنّ هناك ما يقرب من 20 مليون مواطن عاطلين، وهذا الرقم مهول وضخم جدًا، وما لم يكن هناك حلٌّ فستكون النتيجة كارثية بكل ما تعنيه هذه الكلمة، ولهذا فيجب النظر إلى البطالة على أنها "قضيَّة أمن قومي"، يجب تكاتُف الجميع لصدِّها والعمل على حلِّها، لأنّ الجميع سيُضارُّ منها».[1]

مع هذا فالفقر وحده ليس محفِّزًا للعمليات الإرهابية المحلِّية أو الإقليمية أو الدولية دائمًا؛ إذ إنّ الدراسات المتتالية على منفِّذي العمليات الإرهابية تثبت أنّ هذا العامل لا يكوّن دائمًا هاجسًا دافعًا لهذه العمليات.[2] وهناك من يستبعد الفقر دافعًا من دوافع أحداث يوم الثلاثاء 22/6/ 1422هـ الموافق 11

---

(1) وليس هذا الإطلاق دقيقًا؛ إذ إنّ التطرُّف المفضي للإرهاب لم يكن دائمًا نتيجةً للبطالة أو الفقر ــ كما سيأتي ذكره ــ وليست المنطقة العربية هي الأعلى عالميًا في معدّلات البطالة، وإنْ كانت عالية. وقد يكون هذا من المبالغات التي يؤكِّد الباحث على تجنُّبها. انظر المقابلة على الموقع:
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes (22/11/1430h-10/11/2009g).

(2) انظر: ميشيل تشودوفسكي. عولمة الفقر/ ترجمة مُحَمَّد مستجير مصطفى. ــ القاهرة: مجلة سطور، 2000م. ــ 328 ص.

سبتمبر 2001م.[1] دون إغفال أنّ للبطالة والفقر أثرًا بارزًا في بعض العمليات الإرهابية في بعض البيئات العربية اليوم.

يؤكِّد ذلك شبلي تلحمي بقوله: «ما من أدلّة على أنّ الفقر أو الافتقار إلى التعليم يشكّلان أهمّ عناصر العنف السياسي، على الرغم من إمكانية حضورهما كعاملين في الحالات المتطرّفة. فالأسباب الأهمُّ التي تدفع البشر إلى مثل هذه الأفعال وإلى تجنيدهم من قِبَل الجماعات العنيفة هي اليأس والإذلال».[2]

يضيف شبلي تلحمي القول: «من المعروف تاريخيًّا أنّ أولئك الذين استخدموا العنف لتحقيق غايات سياسية قد أتوا من الطبقات الوسطى والمتعلِّمة، سواء في الشرق الأوسط أم في أيّ مكان آخر».[3]

تقول سلوى الخطيب: «إنني أعتقد أنّ الفقر ليس هو العامل الوحيد الذي يؤدّي إلى الإرهاب. والحرمان عاملٌ آخر أيضًا. قبل مئة عام، أي قبل اكتشاف البترول، كان معظم الناس في شبه الجزيرة العربية فقراء، وكانوا بالكاد يجدون طعامهم، واعتادوا أنْ يتناولوا وجبةً واحدةً في اليوم. لذلك اضطُرّ العديد منهم إلى الهجرة إلى سوريا ومصر بحثًا عن عمل. ومع ذلك

---

(1) انظر: أوليفييه روا. أوهام 11 أيلول: المناظرة الإستراتيجية في مواجهة الإرهاب/ ترجمة حسن شامي. ـ بيروت: دار الفارابي، 2003م. ـ ص 104.

(2) انظر: شبلي تلحمي. المخاطر: أمريكا في الشرق الأوسط، عواقب القوّة وخيار السلام. ـ الرياض: مكتبة العبيكان، 1426هـ/ 2005م. ـ ص 62 ـ 63.

(3) انظر: شبلي تلحمي. المخاطر: أمريكا في الشرق الأوسط، عواقب القوّة وخيار السلام. ـ المرجع السابق. ـ ص 62 ـ 63.

كانت الجريمة نادرةً جدًا خلال تلك الفترة لأنّ معظم الناس كانوا فقراء، قليلٌ من التجّار كانوا يملكون ثروةً تزيد على ما تملكه الأغلبية العظمى من الفقراء».[1]

هجرة أبناء الجزيرة خارجها بحثًا عن لقمة العيش ظاهرة معروفة محلِّيًا ولها آدابها وأدبيّاتها،[2] ولم تقتصر على مصر والشام فقط، بل شملت الشرق كالهند وجزر الجنوب الشرقي لآسيا، وإنْ تكن هذه الجهة الأخيرة مختلفة الظروف، وباعثها طلب العيش والتغلُّب على البطالة والفقر،[3] لا بالنهب والسطو والترويع وقطع الطريق، وما عرفوا للإرهاب طريقًا، فقد كانت عقيدتهم الصافية ومروءتهم تحول دون ذلك، فضربوا المثل في الصبر والجلد والاغتراب، مما جعل الناس يحترمونهم ويوقِّرونه.[4]

---

(1) انظر: سلوى الخطيب. الإرهاب: الأسباب والدوافع. ـ ص 74 ـ 97. والنص من ص 90 ـ 91. ـ في: مجموعة من المفكِّرين. السعوديُّون والإرهاب: رؤية عالمية. ـ مرجع سابق. ـ 559 ص.

(2) انظر: عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم. نجديون وراء الحدود: العقيلات ودورهم في علاقة نجد العسكرية والاقتصادية بالعراق والشام ومصر. ـ بيروت: دار الساقي، 1991م. ـ 312 ص.

(3) انظر: نوّاف بن صالح الحليسي. عصر العقيلات: الجذور العربية في مصر والشام والعراق، قطوف على هامش قصصهم في مهاجرهم. ـ الرياض: المؤلِّف، 1417هـ. ـ 338 ص. ـ (سلسلة من تراث نجد مع قوافل تجارة العقيلات؛ 1). ـ وانظر كذلك: إبراهيم المسلّم. العقيلات. ـ الرياض: دار الأصالة، 1405هـ/1985م. ـ 314 ص. وانظر كذلك: عبدالرحمن بن زيد السويداء. عقيلات الجبل. ـ حائل: النادي الأدبي، 1416هـ. ـ 412 ص.

(4) انظر: إبراهيم المسلّم. العقيلات. ـ الرياض: دار الأصالة، 1405هـ/1985م. ـ ص 5.

الوقفة الثالثة:

البطالة والمعلومة

أصبحت المعلومة هي المادّة الأولية في القرن الحادي والعشرين, وهي أيضًا حسب توفلر ستكون مصدرًا للنزاعات الدولية في المستقبل القريب.[1] إنّ المنطقة العربية بدولها الثنتين والعشرين تفتقر إلى المعلومة الدقيقة عن سوق العمل مع تفاوت يسير بينها، وعن حجم طالبي العمل من المواطنين العرب، ومدى تأهيلهم وقدراتهم الذاتية على العمل الميداني، مما نتج عنه غموضٌ في تحديد نسبة دقيقة للبطالة, بمفهوم البطالة العلمي الموضوعي الذي سبق الحديث عنه في مطلع هذه الورقة. والإحصاءات الواردة في هذه الورقة تثبت ذلك بوضوح.

هذا على الرغم من تكرار الدعوات إلى إيجاد نظم معلومات العمل ومراكزها وقواعدها المعلوماتية الكفيلة ـــ بإذن الله تعالى ـــ بالقدرة على صنع القرار في مجال تنمية الموارد البشرية وتهيئتها لسوق العمل في المنطقة, مما يستدعي سرعة التنبُّه إلى ذلك عمليًا بعد أنْ تمّ التنبُّه إليه نظريًا

وانظر كذلك: عبدالرحمن بن زيد السويداء. عقيلات الجبل. ـ حائل: النادي الأدبي، 1416هـ. ـ 412 ص.

(1) انظر: السيد ولد أباه. اتِّجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة. ـ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001م. ـ ص 2.

من خلال توصيات الندوة الإقليمية حول التشغيل فـي إطار تنمية الموارد البشرية بدول مجلس التعاوُن التي تمّت بدولة البحرين بالتعاوُن مع وزارة العمل والشؤون الاجتمـاعيـة بدولة البحرين, ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المدّة من 5 ـــ 7/ 1418/8هـ الموافق 6 ـــ 1997/12/8م.[1]

وقد بدأت بعض الدول العربية تُطوّر قدراتها على توفير المعلومة في مجال العمل وذلك من خلال إيجاد مشروعات قواعد المعلومات الشاملة عن ظروف العمل وبيئته وسوق العمل وإمكاناته. ويتعاون القطاع الخاص مع هذه المشروعات بتزويد قاعدة المعلومات بما تتطلّبه من بياناتٍ أوّلاً بأوّل.[2]

مع عدم التهوين من ظاهرة البطالة وارتفاع نسبها على المستويات المحلِّية لا عبرةَ ببعض الأطروحات العُجلى التي أعطت البطالة العربية في المنطقة نسبًا أعلى من الواقع، إذ إنّها فـي معظمهـا لا تتّكئ على استقراء علمي سليم يطبّق المفهوم الفنِّي للبطالة.

يتطلّع الجميع إلى الرقم الحقيقي المبني على أسلوب علمي سليم على مستوى المنطقة العربية، حيث يضع في الحسبان عدّة متغيّرات تتدخّل في

---

(1) انظر: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نتائج وتوصيات.. سلسلة توصيات ونتائج الملتقيات العلمية. ـ ع 16 (ذو الحجة 1419هـ/أبريل 1999 م). ـ ص 53.

(2) انظر: محمد عبدالله البكر. أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية. ـ مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت. ـ مرجع سابق.ـ ص.

النظر إلى البطالة، بما في ذلك حسم النقاش المستمرّ حول الحدِّ الأدنى لسنّ الالتحاق بالعمل الذي حدَّدته منظّمة العمل الدولية بخمس عشرة سنة.[1] مع الأخذ في الحسبان الابتعاد عن المبالغة في ذكر البيانات والنُّسب لمجرّد أنها تخدم الغرض التهويلي للمشكلة أو التقليل منها لمجرّد أنها تخدم الغرض التهويني من مشكلة البطالة. والمهوّنون غالبًا هم المسؤولون الرسميون الذين لا يرغبون في إعطاء المشكلة أكثر مما يحتمل المعالجة. أما المهوّلون فهم غالبًا الكتّاب المستقلّون الذين ينزعون إلى النظر المتشائمة، فيجلدون ذاتهم ويجلدون الأمّة عندما يتصيَّدون أعلى الإحصائيات ويمارسون المبالغة في الطرح فيسدُّون الطريق على جهود المعالجة ويصنعون جوًّا من التوتُّر، وهم يحسبون أنهم يُحسنون صنعًا.

يبدو أنّ تحديد سنّ العمل يحتاج إلى إعادة نظر ما أخذت دول المنطقة بإلزامية التعليم، وحدَّدت سنواته. مما سيعين ـــ بإذن الله تعالى ـــ على اتِّخاذ المزيد من الإجراءات النظامية (القانونية) في التصدِّي للبطالة,[2] ومن

---

(1) انظر: عدنان خليل التلاوي. القانون الدولي للعمل. ـ مرجع سابق. ـ ص 519 ـ 533.

(2) أكّدت مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية، من خلال نشرها للبيانات الإحصائية على موقع الوزارة في الإنترنت، على أن حجم البطالة في البلاد قد وصل إلى 9,6%، لكن الخبير الاقتصادي الدكتور صالح بن محمد الشعيبي لا يرى أنّها بطالة اقتصادية، بقدر ما هي بطالة هيكلية واجتماعية، لاسيما عند تطبيق المفهوم الفني الموضوعي للبطالة، وذلك في المحاضرة التي ألقاها في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض في شعبان 1423هـ (2002م), ضمن فعاليات ندوة الأمن والمجتمع، سوق العمل في المملكة: الواقع والتحدّيات بعنوان: دراسة عن البطالة في اقتصاديات المملكة

ثمّ المضي قُدمًا في مشروعات انتقال العمّال وبرامجها بين البلاد العربية دون النظر إلى سلسلة من الإحباطات الناجمة عن الصعوبات التي تكتنف هذا المشروع, بحيث أصبحت هذه الصعوبات تحدّياتٍ في طريق التوطين العربي لسوق العمل الذي يؤكّد واقعه أنّ الوافد قد سيطر على معظمه في مناطق الجذب, لاسيّما في المنشآت التجارية الصغيرة تلك التي تعتمد على تجارة التجزئة وتقديم الخدمات, وتمثّل ما يصل إلى 90% من حجم سوق العمل في المنطقة, ممّا أوجد ممارساتٍ غيرَ نظامية (غير قانونية) في هذا الجوّ غير الطبيعي وغير الصحّي, الذي ينخر في التركيبة العمّالية المحلّية, مما يمكن أنْ يدخل في مفهوم "مافيا سوق العمل".

في الأحوال العادية غير الحال الخليجية التي يسيطر فيها الوافد على معظم سوق العمل يمكن القول إنّ العامل الوافد في الوقت الذي يسهم فيه في رفع كفاءة الإنتاج وفي زيادة ربحية المؤسّسات التي يعمل بها, إلا أنّه يسهم «في الإخلال بعدالة توزيع الدخل في دول الاستقبال, حيث "يرفع" من دخل مالكي مؤسّسات الإنتاج, و"يضعف" من دخل العمالة المواطنة. ويكون ذلك الاختلال أكثر وضوحًا عندما تترك الأجور لتحدّد وفقًا لعوامل السوق فقط. وهنا لا بدّ للدول المعنية من التدخُّل وتصحيح هذا الفشل للسوق, والحدّ من تأثيراته السلبية على استقرار المجتمع. وهذا أحد الأدوار المهمّة التي ستؤدّيها الحكومات في ظلّ العولمة, ومن خلال التدخُّل في تشريع وتقنين

العربية السعودية.

سوق العمل, خاصّة في الدول ذات الندرة العمّالية كدولنا الخليجية».[1]

رغم أنّ أنظمة (قوانين) العمل في المنطقة لا تتضمّن التفرقة في الأجور بين العامل المحلِّي والعامل الوافد, إلا أنّ واقع الممارسة يحتِّم على دول المنطقة ضرورة اقتراب متوسّط أجور العمّال المحلِّيين مع متوسّط أجور العمّال الوافدين،[2] على اعتبار أنّ الانطباع أنّ العمّال الوافدين يكلِّفون أرباب العمل أقلّ من المحلِّيين. ويتمُّ الاقتراب لا بإنقاص أجور العمّال المحلِّيين, الأمر الذي لن يحصل, ولكن برفع كُلفة العامل الوافد, من حيث أجرُه ومن حيث استقدامُه. وفي الوقت نفسه رفع كفاية العامل المحلِّي وتهيئته بالتأهيل والتدريب.

الوقفة الرابعة:
البطالة والعولمة

هناك أطروحاتٌ تذكر أنّ التوجُّه إلى العولمة سيزيد من حدّة البطالة في العالم كافّة، وفي الدول المتقدِّمة بخاصة. وهناك من يتوقّع «بنموٍّ سريع في جزءٍ كبير من العالم الثالث في شرق آسيا وجنوبها, ومن المحتمل في أمريكا

---

(1) انظر: أحمد هاشم اليوشع. عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية. ـ مرجع سابق. ـ ص 32.

(2) انظر: أحمد هاشم اليوشع. عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية. ـ المرجع السابق. ـ ص 75.

اللاتينية. وسوف تحوّل معدّلات النمو العالية والمستمرّة نصيبًا ملحوظًا من الإنتاج العالمي إلى الدول النامية الكبرى مثل الصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية».[1] المتوقّع أنّه «بحلول عام 2020 سوف تمثّل الدول النامية أكثر من 60% من الإنتاج العالمي, في حين تمثّل الدول الصناعية الغنية أقلّ من 40%».[2]

تملك العولمة «إمكانات هائلة لنقل البطالة من مكان إلى آخر؛ فإذا كانت الاستثمارات تتدفّق على بلد بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة, مثلاً, فإنّ تلك الاستثمارات تظلّ على أُهبة الاستعداد للرحيل إلى بلد آخر, تكون الأجور فيه أرخص».[3] لهذا وبسبب العولمة «وعبر نشاطات الشركات المتعدِّدة الجنسية لجأت كثير من الصناعات التحويلية في أوروبا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفّرتها تلك البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة, من نحو الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة, وتحمّل تكلفة التلوّث البيئي».[4]

---

(1) انظر: عاطف السيّد. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. ـ د. م.: المؤلِّف، 2002م. ـ ص 118 ـ 119.

(2) انظر: عاطف السيّد. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. ـ المرجع السابق. ـ ص 118.

(3) انظر: عبدالكريم بكّار. العولمة: طبيعتها ـ وسائلها ـ تحدّياتها ـ التعامُل معها. ـ عمّان: دار الأعلام, 1421هـ/2000م. ـ ص 94.

(4) انظر: عبدالكريم بكّار. العولمة: طبيعتها ـ وسائلها ـ تحدّياتها ـ التعامُل معها. ـ المرجع السابق. ـ ص 92.

يذكر حسين عبدالهادي في هذا الصدد أنّ «هناك خطةً لتوزيع الصناعة عالميًا, واتّجاهًا واضحًا إلى إبقاء أنواع الإنتاج التي تتطلّبُ جهودًا علمية أكبر في الدول الصناعية المتقدِّمة, ونقل الأنواع الأقلّ تعقيدًا والأكثر سكونًا, والتي تتطلّب جهودًا عضليةً كبرى إلى البلدان النامية, حيث اليدُ العاملة أرخص, وحيث تكون اعتبارات حماية البيئة أقلّ تشدُّدًا».[1]

ظهر في بعض الدول النامية ما يمكن تسميته بمناطق الصناعات التصديرية. «وتضمُّ هذه مئات المصانع التي تصنِّع منتجات الشركات الأجنبية: الثياب التي يشتريها الناس في الشوارع الرئيسية في بريطانيا وفي المراكز التجارية في أمريكا الشمالية وأستراليا: من الأحذية الرياضية الشهيرة غاب إلى نايكي وأديداس وريبوك التي تباع بنحو 100 جنيه إسترليني للزوج الواحد في شارع أكسفورد بلندن. ويعمل في هذه المصانع عمّال يتقاضون ما يعادل دولارًا واحدًا في اليوم».[2] وقد تدوم ساعات العمل في هذه المصانع إلى ستٍّ وثلاثين ساعة دون ترك المصنع.[3]

قد يؤدّي هذا الطرح المتشائم إلى الحدِّ من المزيد من الرغبة في الهجرة إلى الدول المتقدِّمة, التي لم تعُد قادرةً على استيعاب المزيد، كما قد يؤدّي إلى

---

(1) انظر: حسين عبدالهادي. العولمة النيوليبرالية وخيار المستقبل. ـ جدّة: مركز الراية للتنمية الفكرية, 1424هـ/2004م. ـ ص 355.

(2) انظر: جون بلجر. أسياد العالم الجُدد/ ترجمة عمر الأيُوبي. ـ بيروت: دار الكتاب العربي, 2003م. ـ ص 21 ـ 22.

(3) انظر: جون بلجر. أسياد العالم الجُدد. ـ المرجع السابق. ـ ص 21.

نشوء "عمالة رخيصة" أي ذات أجور منخفضة أو متدنِّية, تهاجر إليها الأعمال، بدلاً من أنْ تهاجر هي إلى مواطن العمل مما يؤثِّر على نوعية الإنتاجية وجودتها.[1]

هذا بدوره وفي الوقت نفسه مؤشِّر خطرٌ بالنسبة للدول المتقدِّمة, لاسيَّما مع هذا التنامي في الحاجة إلى سدِّ النقص في عدد سكَّانها المتراجع,[2] في ضوء تناقُص الهجرة إلى الشمال, الذي يصاحبه التناقُص في التكاثُر المحلِّي, بما يطلق عليه موت الغرب,[3] بحيث يصبح البيض في كلٍّ من أوروبا وأمريكا الشمالية أقلَّ من 50% من عدد السكَّان, وتصبح الثقافات الأخرى غير الأوروبية كالثقافة الإسلامية تقترب من الثقافة الغربية القائمة على التقاليد المسيحية ثمَّ اليهودية, فيختلط الأنا بالآخر عندما أصبح الآخر جزءً من المسرح الغربي,[4] مما أدَّى ولأسباب ثقافية واقتصادية أخرى إلى الالتفاف على قوانين الهجرة, وإعادة النظر فيها, واقتصارها على العمَّال

---

(1) انظر: ميشيل تشوسودوفيسكي. عولمة الفقر/ ترجمة محمد مستجير مصطفى. ـ ط 2. ـ القاهرة: مجلة سطور، 2000م. ـ ص 77 ـ 78. وانظر كذلك: بهاء شاهين. العولمة والتجارة الإلكترونية: رؤية إسلامية. ـ القاهرة: المؤلِف، 1421هـ/2000م. ـ ص 28.

(2) انظر: جاك غودي. الإسلام في أوروبَّا/ تعريب جوزف منصور.. ـ بيروت: عويدات, 2006. ـ ص 223.

(3) انظر: باتريك ج. بوكانن. موت الغرب: أثر شيخوخة السكَّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب/ نقله إلى العربية محمَّد محمود التوبة، راجعه محمَّد بن حامد الأحمري. ـ الرياض: مكتبة العبيكان, 1425هـ/2005م. ـ 529 ص.

(4) انظر: جاك غودي. الإسلام في أوروبَّا.. ـ مرجع سابق.. ـ ص 223.

الماهرين (العقول Brain Drain), وليس العمّال غير الماهرين (السواعد),[1] مع تشجيع العودة للأسرة "التقليدية" ودعم الإنجاب للوصول إلى الحدِّ الأدنى للبقاء وهو معدّل 2.1, في مقابل الواقع الذي وصل المعدّل فيه إلى 1.2, كما تذكر صحيفة الهيرالد تريبيون في عددها ليوم الاثنين 4/9/ 2006م.

وعن العلاقة الوطيدة بين هجرة العقول العربية والبطالة يؤكِّد الخبير الاقتصادي أحمد النجَّار أنّ العلاقة وطيدة جدًا؛ «لأنه ببساطة لولا البطالة ما فكّر أحد من هذه العقول في الهجرة، لأننا كشعوب عربية لا نحِب الغربة والهجرة، لكن الظروف الاقتصادية تفرض علينا أمورًا ربما لا نقبلها في أحيان أخرى، ويكفي أن تعلَم أن نحو 50% من الأطباء العرب و23% من المهندسين و15% من العُلماء يهاجرون إلى أمريكا وكندا سنويًا، وللأسف فإنّ 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، كما يهاجِر نحو 20% من خرّيجي الجامعات العربية إلى الخارج، بسبب القيود المفروضة على حرّية البحث العِلمي والتفكير الحرّ».[2]

---

(1) انظر موضوع هجرة العقول العربية. ـ ص 227 ـ 233. ـ في: نجاح كاظم. العرب وعصر العولمة: المعلومات؛ البعد الخامس. ـ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002م. ـ 304 ص.

(2) انظر المقابلة على الموقع:
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes (22/11/1430h-10/11/2009g).

«هذا غير أنّ 75% من المهاجرين العرب من ذوي الشهادات العليا يستقرّون في أمريكا وكندا وبريطانيا، والأخيرة لوحدها تحوي 34% من الأطباء العرب المهاجرين، ولـك أنْ تتخيّل أنّ مستوى الإنفاق على البحث العِلمي في الوطن العربي لا يتجاوز 0.2% من إجمالي الموازنات العربية، وهذا رقم أقلّ بكثير مقارنة بما يحدث في العالم كلّه، حيث تبلغ في إسرائيل 26%، وذلك مقارنة بما تُنفقه أمريكا 3.6% والسويد 3.8% وسويسرا واليابان 2.7% وفرنسا والدنمرك 2%».[1]

هذا بالإضافة إلى بروز ظاهرة الهجرة العمّالية المعاكسة, حيث أفرزت أحداث يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر جمادى الآخرة 1422هـ الحادي عشر من سبتمبر 2001م, ظهور شعور بالاضطهاد للعرب والمسلمين ومن في حكمهم في الدول المتقدِّمة, مما جعل العمّال العرب والمسلمين المهاجرين، وتدخل معهم فئات إثنية وثقافية شرقية أخرى عربية وغير عربية، يبدؤون في إعادة النظر في تقويم وجودهم في البلاد الغربية والموازنة بين الحقوق التي يحصلون عليها في مقابل ما يتعرّضون إليه وأسرهم من مضايقات على مستويات اجتماعية من بيئة العمل إلى وسائط التفاعُل الاجتماعي.

هذا بالإضافة أيضًا إلى عوامل الترحيل التي يتعرّض لها العمّال العرب

---

(1) انظر المقابلة على الموقع:
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes
(22/11/1430h-10/11/2009g).

والمسلمون ومن يدخل في حكمهم في ضوء الحملة على الإرهاب. لا سيما أنّ هناك إشاراتٍ «إلى أنّ العائدين اشتكوا من سوء المعاملة داخل السجون الأمريكية لأصحاب الجنسيات العربية».[1] فأضحى هؤلاء العمّال ضحايا بريئة للحملة على الإرهاب.[2]

من المهمّ في ضوء العولمة أنْ يبقى الشأن العمّالي, من حيث التطوير والحقوق والتنمية بأشكالها, تحت مظلّة منظّمة العمل الدولية والمنظّمات المنبثقة عنها، بدلاً من التدخّل المباشر من قبل منظّمة التجارة العالمية، لاسيّما ما يتعلّق بإصدار معايير العمل الدولية والإقليمية ومتابعتها.

هذا ما أكّده المؤتمر الوزاري الأوّل لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في سنغافورة سنة 1416هـ ـ 1996م بأنّ منظّمة العمل الدولية هي الجهة المعنية بإصدار المعايير الدولية للعمل ومتابعتها، وجدّد التزام الدول باحترام هذه المعايير، وأعاد التوكيد على دعم أنشطة منظّمة العمل الدولية لتعزيز المعايير المذكورة، في المؤتمر الوزاري الثالث الذي عقد في سياتل/الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1420هـ ـ 1999م.[3]

---

(1) انظر: محمد رؤوف حامد. القفز فوق العولمة. ـ القاهرة: دار المعارف, 2003م. ـ ص 65 ـ 76. ـ (سلسلة اقرأ؛ 683).

(2) انظر: محمد بن عبدالله السلُومي. ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب. ـ الرياض: مجلّة البيان, 1426هـ/2005م. ـ 304 ص. ـ (سلسلة كتاب البيان؛ 63).

(3) فهد بن سعد الدوسري، مدى خضوع انتقال وإقامة العمالة الأجنبية وتوطين الوظائف

ينبع هذا التوكيد في الاستئثار بالشأن العمّالي مما تراه منظّمة العمل الدولية من الخطر في استحواذ منظّمة التجارة العالمية على "كل شيء", بما في ذلك تقديمها لفقرة العمل, التي تنزع إلى فرض عقوبات اقتصادية على أحوال اجتماعية, تحتاج الدول إلى الوقت والخبرة في علاجها, مثل تشغيل الأطفال والنساء في أعمال شاقّة مع تدنِّي الأجور ورداءة بيئة العمل. تلك الفقرة التي لاقت معارضة شديدة من الدول النامية, لما فيها من تدخُّل في الوضع السيادي لهذه الدول, وإنْ احتاجت إلى الخبرة الفنية العمّالية النابعة من منظّمة العمل الدولية.[1]

يُذكر أنّ تسارُع ظاهرة العولمة ومسارعة الدول العربية للالتحاق بقطار منظمة التجارة العالمية والاستجابة لشروطها في فتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات الأجنبية المنافسة أدّى إلى إعلان الكثير من المصانع والشركات الإفلاس، كما يحدث الآن في مصر وغيرها، الأمر الذي يعني اتِّساع ظاهرة البطالة وبشكل أسرع من السابق، وزاد على ذلك مرور العالم بالأزمة الاقتصادية في شهر رمضان المبارك من سنة 1429هـ/ سبتمبر 2008م.

لاتِّفاقيات منظّمة التجارة العالمية. ـ الرياض: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. ـ ص 10.

(1) انظر: عاطف السيّد. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. ـ مرجع سابق. ـ ص 119.

كما أنّ العولمة ستؤدّي إلى تفاقُم ظاهرة الهجرة العمّالية من الدول العربية إلى الخارج، وخاصة في صفوف الكفاءات والخبرات العلمية المتميّزة، الأمر الذي يعني خسارة مزدوجة. ولعلّ هذا أحد أسباب مناهضة العولمة.[1]

لم تُخفِ منظّمة العمل الدولية من بين منظّمات دولية متخصّصة هواجسها وتحذيراتها من «خطر العولمة, واندماج الأسواق العالمية, على مستقبل العمّال, والتي بدأت آثارها تطفو على السطح في زيادة معدّلات البطالة، وانخفاض الأجور في الدول الأوروبية، إضافة إلى الدول النامية».[2]

توكيدًا على ذلك صدر عن منظّمة العمل الدولية إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل سنة 1418هـ ـ 1998م الذي تضمّنت فقرته الخامسة عدم جواز استخدام معايير العمل لغايات تجارية حمائية. ويركّز هذا الإعلان على أهمية تعزيز أربعة مبادئ وحقوق رئيسية في العمل هي:

- الحرّية النقابية والإقرار الفعلي بحقّ المفاوضة الجماعية.
- القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي.
- القضاء الفعلي على عمل الأطفال.
- القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.[3]

---

(1) انظر: جي آر. ماندل. العولمة والفقراء. ـ مرجع سابق. ـ ص 89 ـ 122.

(2) انظر: وداد أحمد كسيكو. العولمة والتنمية الاقتصادية: نشأتها ـ تأثيرها ـ تطوُّرها. ـ بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 2002م. ـ ص 159.

كما تمّ في إطار منظّمة العمل الدولية تكوين لجنة عالية المستوى خاصّة بالعولمة تُعنى بإعداد تقارير منتظمة حول الأبعاد الاجتماعية للعولمة، وتتألّف هذه اللجنة من عشرين شخصية دولية مرموقة من تخصُّصات متعدِّدة.[1]

الوقفة الخامسة:

البطالة والخصخصة

إنّ لجـوء الحكومات إلى الخصخصـة في مجال الخدمات التي كانت مدعومة, أو تقدَّم مجانًا أو بمقابل زهيد, يحتاج إلى وقت للقبول والإقناع من خلال التوعية ومن خلال التدرُّج في مشروعات الخصخصة, التي تتطلّب ارتفاعًا ملحوظًا في الخدمات, التي تقدِّمها الحكومات, بما لا يتعارض مع البُعد السيادي لهذه الحكومات، لاسيما أنّه قد أتى على الناس حين من الدهر توطّن في نفوسهم أنّ هذه الخدمات إنما هي من مهمّات الحكومة.

تظلُّ هناك خدمات غير قابلة للخصخصة, مهما كان حال التوجُّه إليها, خدمات مثل الدفاع والأمن الداخلي والنظافة والصحّة والنقل والعدالة, فهذه

---

(3) انظر: سهير العريان. منظّمة العمل الدولية والإعلان العالمي للحقوق الأساسية في العمل. ـ القاهرة: مجلة العمل, يونيو 2002م. ـ (سلسلة كتاب العمل؛ 514).

(1) انظر: تقرير منظمة العمل الدولية حول تكوين الهيئة العليا.

تحتاج إلى هيمنة الدولة عليها هيمنةً كاملةً،[1] وتدخل في مفهوم الأبعاد السيادية للعولمة. لا يتقاطع هذا الطلب الحاسم مع لجوء بعض الحكومات إلى إسناد تشغيل هذه الخدمات إلى القطاع الأهلي, إذ تظلُّ المسؤولية المباشرة في تقديم هذه الخدمات هي مسؤولية الحكومة.

يؤكِّد دارسو الخصخصة أنّ من أسباب تعثُّرها في الوطن العربي هو اعتماد المواطن العربي على الحكومة/الدولة في تقديم الخدمات, حتى مع دفعه مقابلَ لها، إلا أنّه يطمئن إلى استمراريتها ونوعيتها وتواضُع كلفتها، ويصعب الخروج من هذا الانطباع, رغم أنّ النوعية في تقديم الخدمات العامّة تتأثّر بالممارسة البيروقراطية للإدارة الحكومية. ثم إنّ المشروعات والمنشآت الخاصة بدأت مدعومة من الدولة.

ومن ثمّ فإنّ القطاع الأهلي في ظلّ الحماية والدعم «لا يحمل بوضوح سيماء الكفاءة والفعالية والقدرة على المنافسة، كما يفتقد عمومًا إلى خبرة إدارة المشروعات الكبرى، وإلى إمكانية التطوير التكنولوجي، وبالتالي فإنه لا يشكِّل البديل الأفضل للملكية العامة».[2]

إنّ تطبيق برامج الخصخصة يؤدّي إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركات القطاع الحكومي ومؤسّساته. إنّه من الخطورة اللجوء إلى

---

(1) انظر: عبدالمجيد فرّاج. استثمار التخلُّف في ظلّ العولمة. ـ القاهرة: دار المعارف, 2001م. ـ ص 112 ـ 113. ـ (سلسلة اقرأ؛ 664).

(2) انظر: محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق. الخصخصة: آفاقها وأبعادها. ـ مرجع سابق. ـ ص 201.

تسريح العمّال/ الموظفين المواطنين؛ بفعل خصخصة الخدمات التي تقدّم للمواطن والوافد، وأؤكِّد هذه النقطة؛ لأنّ هناك طرحًا يجمع بين الخصخصة وتسريح العمّال, فقد لجأت شركات كثيرة إلى تسريح أعداد ملفتـــة من موظفيهـــا، خــلال السنوات 1421 ـ 1423هـ/ 2000 ـ 2002م: ويذكر تقريــر العولمة والتنمية البشــرية أنّ (500.000.000) شخص في جنوب آسيا قد انخفضت أجورهم بفعل العولمة.[1]

قد يكون هذا مبنيًا كذلك على اعتبار أنّ هناك طرحًا إعلاميًا يؤكِّد على الفائض في الموظفين لدى القطاع العام, وأنّ الموظّفين في القطاع الحكومي يمثِّلون البطالة المقنّعة, وأنّ إنتاجيّتهم لا توازي المقابل المادِّي الذي يتسلّمونه نهاية كلّ شهر. (النسبة المتفائلة للإنتاجية في القطاع الحكومي ترتفع إلى 25%). فإذا ما تمّت مشروعات الخصخصة تطلّب الأمر إعادة تأهيل أعداد كثيرة من العاملين؛ في سبيل الإفادة منهم في القطاع الأهلي الذي سيتولّى مهمّات تقديم الخدمات بمقابل مادِّي مرتفع نسبيًا لم يتعوّد عليه المواطن, لا سيما مع توكيد منظّمة التجارة العالمية على التخلّص من الدعم الحكومي لمشروعات القطاع الأهلي.

الوقفة السادسة:

---

(1) انظر: حسن قطامــش. العالم في عام: رصد رقمي لأحوال العالم. ـ لندن: المنتدى، 1423هـ/2002م ـ ص 134 ـ 135. (تحت عنوان افتراس العولمة).

البطالة في البلاد العربية

لا تتوسّع هذه الورقة في مناقشة آثار البطالة الاجتماعية, التي تؤدّي إلى «كثير من التخلخُل الاجتماعي, في صورة تطرُّف سياسي أو ديني أو طائفي, إلى شيوع الاتّجار وتعاطي المخدِّرات, وإلى مختلف ظواهر العنف والجريمة والإرهاب, وإلى إدمان الخمور والقمار, وإلى مختلف ظواهر الاغتراب, وما عُرف بالهوس والتحرُّر الشبابي».[1]

كلٌ هذه القلاقل المخلّة بالأمن قد تحصل في أيّ مجتمع متقدّم أو نامٍ, بما في ذلك المنطقة العربية التي تعدُّ منطقة جاذبة لمثل هذه القلاقل جرّاء وجود عمّال وافدين عاطلين عن العمل من إفرازات المتاجرة بالتأشيرات,[2] مع وجود مواطنين عاطلين عن العمل كذلك, في الوقت الذي تملك فيه دول المنطقة القدرة على تقليص هذا الوضع العمّالي غير الطبيعي بمواصلة الجهود في التقليل من العمّال الوافدين الزائدين عن الحاجة وضبط السوق العربية، بحيث يعمل العامل فيما استقدُم له بما في ذلك تطبيق أنظمة مكافحة التستُّر التي اشتهرت بها بعض المجتمعات العربية، بالإضافة إلى بعض الأمور الإجرائية العمّالية التي لا بُدّ منها والتي تتطابق مع الاتّفاقيات العمّالية

---

(1) انظر: حامد عمّار. مواجهة العولمة في التعليم والثقافة. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب, 2006م. ـ ص 99.

(2) انظر: ملحق المتاجرة بالتأشيرات: العلاج بالوقاية في: علي بن إبراهيم النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية..- مرجع سابق..- ص 151 – 166.

الدولية والإقليمية وتتوافق مع مواثيق حقوق الإنسان.[1]

في الأحوال العادية غير الحال الخليجية التي يسيطر فيها الوافد على معظم سوق العمل يمكن القول إنّ العامل الوافد في الوقت الذي يسهم فيه في رفع كفاءة الإنتاج وفي زيادة ربحية المؤسّسات التي يعمل بها, إلا أنّه يسهم «في الإخلال بعدالة توزيع الدخل في دول الاستقبال, حيث "يرفع" من دخل مالكي مؤسّسات الإنتاج, و"يضعف" من دخل العمالة المواطنة. ويكون ذلك الاختلال أكثر وضوحًا عندما تترك الأجور لتحدّد وفقًا لعوامل السوق فقط. وهنا لا بدّ للدول المعنية من التدخُّل وتصحيح هذا الفشل للسوق, والحدِّ من تأثيراته السلبية على استقرار المجتمع. وهذا أحد الأدوار المهمّة التي ستؤدِّيها الحكومات في ظلّ العولمة, ومن خلال التدخُّل في تشريع وتقنين سوق العمل, خاصّة في الدول ذات الندرة العمّالية كدولنا الخليجية».[2]

الإحصاءات المرفقة في هذه الورقة دليل على أهمية التأهيل, مما يتيح مجالاً واسعًا لاستشراف المستقبل والتخطيط, في ضوء معطيات هذه الإحصاءات. تلك من الأسباب التي تطالب بها الدول منفردةً من خلال مؤسّساتها المعنية بتنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب والتأهيل،

---

(1) انظر: أحمد حويتي وعبدالمنعم بدر ودمبا تيرنو ديالو. علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. ـ الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1419هـ/1998م. ـ 267 ص.

(2) انظر: أحمد هاشم اليوشع. عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية. ـ بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 2003م. ـ ص 32.

وتطالب بها مجتمعة من خلال القرارات التي تتبنّاها منظّماتها الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظّمة العمل العربية. وتكاد تجمع الدراسات الوصفية والميدانية على أنّ التدريب والتأهيل هما عصبا الحدِّ من البطالة، ولا بُدَّ من استحضارهما بصحبة عوامل أخرى كثيرة لمعالجة الفقر.[1]

إذا صحّت توقّعات سيّار الجميل فإنّ العرب يمرُّون بامتحان يقوم على ضرورة توفير ثلاثين مليون (30.000.000) فرصة عمل بدءًا من حلول عام 1426هـ/ 2005م، يتنافس عليها ما يزيد عن خمسين مليون (50.000.000) نسمة من القادمين العرب الجدد. (ذكر سيّار الجميل الرقم هكذا "نصف بليون").[2]

يتطلّب هذا أنْ يكون تعليم الفرد العربي وتدريبه وتأهيله بما يمكّنه من التنافُس في سوق العمل, في ضوء النزوع إلى العولمة الاقتصادية التي لا تعترف بالجنسيات, والتي أضحت لا ترحِّب بغير المؤهَّلين, الراغبين في العمل والباحثين عنه. وعندما تتوافر هذه العناصر الثلاثة (التأهيل والرغبة والبحث) فإنّ البطالة في هذه المنطقة ستكون محدودة جدًّا. وسيعود الحال

---

(1) انظر: جي آر. ماندل. العولمة والفقراء/ تعريب وليد شحادة. ـ بيروت: الحوار الثقافي، 2004م. ـ ص 21 ـ 43.

(2) انظر: سيّار الجميل. العولمة والمستقبل: إستراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين. ـ عمّان: الأهلية، 2000م. ـ ص 119 ـ 120. ويظهر أنّ هناك خطأً ما في هذه الأرقام، ولم يكتف المؤلِّف بالأرقام, بل كتبها «نصف بليون نسمة من القادمين العرب الجدد في الجيل القادم, فماذا يتطلّب ذلك كله؟». ـ ص 119 ـ 120.

إلى ما كان عليه من قبلُ من تزايُد الطلب على العامل المحلِّي, والاستعاضة به عن العامل الوافد, بحيث تعود العلاقة بين العامل المحلِّي والعامل الوافد إلى علاقة تكامُلية, بدلاً من كونها الآن علاقة تنافُسية, للوافد فيها غالبًا السبق.[1] لاسيَّما أنّ دول المنطقة العربية قد اتَّفقت على تناقُل القوى العاملة فيها, بحيث تعدُّ القوى العاملة العربية داخلةً في مفهوم القوى العاملة ذات الأفضلية.

وخوف آخر هو أنْ تفرض العولمة على الدول والمناطق التخلِّي عن مسؤوليات الرفاه الاجتماعي, التي أخذتها الحكومات على عاتقها على مدى القرن الماضي, «مثل تقديم مخصَّصات لأجل الإسكان والرعاية الصحيَّة والتعليم والعجز والبطالة».[2] العجيب أنّ تستثني منظمة التجارة العالمية عنصري الدفاع والأمن من حكم الدعم والإعانات الحكومية.[3]

لا يزال يحوّل إلى خارج المنطقة العربية منها سنويًا ما يزيد على مئة

---

(1) انظر: أحمد هاشم اليوشع. عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية. ـ مرجع سابق. ـ ص 75.

(2) انظر: أليسون جاغار, وآخرين. الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة/ ترجمة عدنان حسن. ـ اللاذقية: دار الحوار, 2004. ـ ص 11.

(3) يؤكِّد فوّاز عبدالستّار العلمي أن انطلاقة منظّمة التجارية العالمية كانت من مؤتمر باريس للسلام الذي عقد بعد الحرب العالمية الأولى في يوم السبت 15 ربيع الثاني 1337هـ الموافق 18 يناير 1919م, مرورًا باتِّفاقية الجات (1366هـ/1947م) وتحوُّلها إلى منظّمة التجارة العالمية سنة 1415هـ/1995م. انظر: فوّاز عبدالستّار العلمي الحسني. مفهوم العولمة بلغة مفهومة. ـ الرياض: دار المؤيَّد، 1427هـ/2006م. ـ ص 38 و101.

مليار ريال سعودي (حوالي ثلاثين مليار دولار) على المستوى العربي عامة.[1] هذا الوضع المؤقّت صَعَّب مشروعات توطين سوق العمل وبرامجه كثيرًا, لاسيَّما مع تنامي عدد السكّان, وكثرة مخرجات التعليم والتدريب، إذ وُجد عددٌ كبير من طالبي العمل الباحثين عنه المؤهَّلين له من المواطنين, في الوقت الذي تكون الفرص فيه مشغولةً بالوافدين.

إذا أُضيف إلى ذلك مواقف اجتماعية أخرى ذات علاقــة بالعادات والتقاليد المحلِّية، غير احتمال وجود ضعف التدريب والتأهيل لدى طالبي العمل من المواطنين، كان كلُّ هذا مدعاة إلى إثارة علامة استفهام حول تطبيق مفهوم البطالة, المتَّفق عليه من منظّمة العمل الدولية, على هذه الفئة من طالبي العمل.

مع هذا فلا بُدَّ من الاستمرار في التوكيد أنَّ هذا الوضع الاجتماعي ينبغي أنْ يكون مــؤقَّتًا وطارئًا، فلم يكن متجذِّرًا في جيل ما قبل الطفرة, ناهيك عن أنْ يكون متجذِّرًا ثقافيًّا,[2] ولا يــمثِّل المستهدف الرسمي والشعبي والإقليمي

---

(1) أوصلها نبيل جعفر عبدالرضا إلى مئة مليار (100.000.000.000) دولار بين عامي 1995 و2000م. انظر: نبيل جعفر عبد الرضا. العولمة وانعكاساتها على صناعة النفط الخليجية. ـ ص 99 ـ 166. ـ في: مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع والاقتصاد أمام العولمة. ـ بيروت: المركز, 2004م. ـ 184 ص.

(2) انظر: نشأت جعفر. العمل في الإسلام: الضرورة المهدرة. ـ القاهرة: المؤلِّف, 1424هـ/2003م. ـ 188 ص. ـ وانظر أيضًا: إبراهيم بن محمد الحمد المزيني. العمل عند المسلمين: رؤية حضارية. ـ الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 1424هـ/2003م. ـ 117 ص.

من سوق العمل، وما سيكون عليه العاملون المواطنون في المنطقة.[1]

الوقفة السابعة:

أسباب البطالة العربية

لا يكاد يظهر عمل علمي أو فكري يناقش الفقر أو البطالة أو يناقشهما معًا إلا ويحاول تلمُّس الأسباب المفضية إلى أحدهما أو إلى كليهما. والباحث مقتنع بأنّ الأبعاد السياسية الراهنة تلقي بظلالها على ظاهرة البطالة بين العرب. ويقود هذا الاقتناع إلى القول إنه من السهولة نظريًّا في ضوء الآمال والطموحات والتطلُّعات التغلُّب على هذه الظاهرة وحصرها في أضيق الحدود، وإنْ لم يمكن القضاء عليها. أخذًا بالحسبان هذا البُعد المهمّ ينظر إلى أهم الأسباب التي تقف وراء تفاقُم هذه الظاهرة ـ دون المبالغة في الطرح ـ بالنقاط الآتية:

1 - تقصير خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، وخاصّة بعد الفورة النفطية مطلع السبعينيات، فقد جاء في

---

(1) يعرّج باقر سلمان النجّار على هذا البعد في الفصل السادس من كتاب: حلم الهجرة للثروة، ويذكر إحصائياتٍ وأرقامًا, تعود إلى سنة 1992م, تؤكِّد مفهومَ التسرُّب في منطقة الخليج العربية، مما يحمّل المواطنين مسؤولية مباشرة إزاء هذا الوضع المؤثِّر على تهيئة الموارد البشرية المواطنة. انظر: باقر سلمان النجّار. حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي. ـ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م. ـ ص 187 ـ 204.

دراسة لمركز دراسات الوحدة العربية أنّ من أبرز مظاهر تقصير خطط التنمية الاقتصادية وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية التي وصلت عام 1995 إلى نحو 220 مليار دولار، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج التي تقدِّرها بعض المصادر بأكثرَ من 800 مليار دولار. وكذلك وجود أكثر من 60 مليون أمِّي عربي، و9 ملايين طفل لا يتلقّون التعليم الابتدائي، و73 مليون تحت خطّ الفقر، وأكثر من 10 ملايين لا يحصلون على طعام كافٍ.

2 - ضعف التخطيط الاقتصادي المنهجي، وضعف تطابُق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل، علاوة على أنّ التكوين المنهجي في معظم الدول العربية لم يواكب التطوُّرات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم.[1]

3 – الإسراع في تطبيق برامج الخصخصة التي تؤدِّي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمّال في شركات القطاع الحكومي ومؤسّساته.[2] وربّما أدّى هذا الإسراع إلى المزيد من التوجُّه إلى العمّال "الأجانب" عندما يُسند إلى الشركات الأجنبية في ضوء أنظمة الاستثمار الأجنبي.

---

(1) انظر: فنحي قابيل محمد متولِّي. مشكلة البطالة: الأسباب ـ المعوّقات ـ الحلول. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامَة للكتاب، 2008. ـ 21 – 35.

(2) انظر: محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق. الخصخصة: آفاقها وأبعادها. ـ دمشق: دار الفكر، 1420هـ/1999م. ـ ص 201.

4 - تقصير معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبّقتها الدول العربية بالتعاوُن مع صندوق النقد الدولي في إحداث أيّ نمو اقتصادي حقيقي، وبنسب معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة البطالة، بل على العكس من ذلك ساهمت هذه البرامج في زيادة عدد العاطلين عن العمل، وكذلك إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية.

5 - استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق على التسلُّح، وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة، وبعد ذلك وقوعها في شراك المديونية وخدمتها الباهظة.

6- وهناك أسباب ذات علاقة مباشرة بضعف تنفيذ قرارات منظّمة العمل العربية الداعية إلى إيجاد آليات لانتقال العمّال العرب داخل المحيط العربي، والنظر إلى هذه القرارات بمنظور سياسي أكثر من النظر إليها بمنظور فني اقتصادي.

الوقفة الثامنة:

البطالة العربية بالأرقام

يورد الباحث عددًا من التقارير المحتوية على إحصاءات، مع التوكيد على تضارب الأرقام من جهة إلى جهة أخرى وما يقال عن التضليل الإحصائي، وشغف بعض الكتّاب بالأرقام التهويلية التي لا تخدم الغرض بقدر ما تصبُّ عليه مزيدًا من اليأس والقنوط، دون إغفال الحاجة إلى الإفصاح والشفافية

لأغراض معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، مما ينعكس على الحال الأمنية بالبلاد العربية.

فوفقًا للتقارير الرسمية العربية ومن بينها التقارير الصادرة عن منظّمة العمل العربية هناك مؤشّرات على اتّساع ظاهرة البطالة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن، سواء على المستوى القطري أم المستوى العربي، فتقارير المنظّمة لهذا العام الذي عقدت فيه الدورة الثالثة والخمسين لمجلس إدارتها في القاهرة خلال الفترة من 20 إلى 2009/5/22م ، وقبل ذلك المؤتمر الـ27 للمنظّمة في مطلع مارس/2009م تقول: «إنّ عدد الشبان العرب العاطلين عن العمل يبلغ نحو 12 مليون شخص يشكلّون ما نسبته 14% من القوّة العربية العاملة التي تبلغ في الوقت الحاضر نحو 98 مليون شخص».[1]

يستنكر التقرير الأوّل لمنظمة العمل العربية الوضع الراهن بالقول: «منتهى الغرابة حال الوطن العربي الذي يعيش بعضه مرفّـهًا لدرجة الغِنى الفاحش، بينما يعيش بعضه الآخر فقيرًا لدرجة العوْز والحِرمان، وبين هذا وذاك تجده يحوي بين طياته 12 مليون عامل أجنبي، بينما هناك 17 مليون مواطن عربي عاطلين عن العمل في وطن يبلغ تعداده 388 مليون نسمة».[2]

---

(1) انظر: www.alolabor. org. (1430/11/22هـ – 2009/11/10م).

(2) انظر: التقرير الأول لمنظمة العمل العربية، الذي أوضح أنّ حجم البطالة في المحيط العربي 14% من قوة العمل و25% من قوة الشباب. www.alolabor. org.

ولفت التقرير النظر إلى تدنّـي المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل وضُـعف الخِـبرة المِـهنية وضعف التدريب المِـهني الموجّـه لسوق العمل، إضافة إلى ضعف التخطيط وارتفاع نِـسبة الإناث العاطلات.

وانتقد التقرير الهُـوّة الكبيرة القائمة بين دول النفط الغنية التي تحتاج لأيدٍ عاملة كثيرة وتستوردها من الخارج، وخاصة من دول شرق آسيا، وبين الدول الأخرى الفقيرة التي تزخَـر بها الأيدي العاملة، والتي ترفضها الدول الغنِـية بدعوى أنها غير مدرّبة.

وكشف التقرير أنّ نِـسبة البطالة بين الشباب في بعض الدول العربية تصل إلى 66%، وهو ما يؤكِّـد أنّ سياسات التعليم في الدول العربية غير سليمة، ممّـا يتطلّـب إعادة النظر فيها ـ بحسب وصف الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ـ الذي طالب بضرورة تطوير التعليم وإيجاد فُـرص عملٍ جديدة، موضِّـحًا أنّ ذلك مرتبـط بالانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار.[1]

وكان الدكتور إبراهيم قويدر الأمين العام السابق لمنظمة العمل العربية قد أكّد أنّ هناك اثني عشر مليون (12.000.000) شاب عربي عاطل عن العمل، في حين يعمل ستة ملايين (6.000.000) أجنبي في الوطن

(1430/11/22هـ – 2009/11/10م).

(1) انظر: سامية خضر صالح. البطالة بين الشباب حديثي التخرُّج: العوامل ـ الآثار ـ العلاج وعلاقتها بالزيادة السكّانية. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1992م. ـ 172 ص.

العربي،[1] كما أشار إلى وجود أكثر من 300 مليار دولار يستثمرها العرب خارج الأقطار العربية، وقال: لو تمّ استثمار هذه الأموال في الوطن العربي لتمكنّا من تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة والحدِّ من الخسائر السنوية التي تتكبّدها الدول العربية.

وتوقّع د. إبراهيم قويدر أنْ يصل عدد الباحثين عن فرص عمل في المنطقة العربية سنة 2010م إلى أكثر من 32 مليون شخص، وأضاف أنّ عدد السكّان النشطين اقتصادياً سيرتفع من 98 مليون شخص حالياً إلى نحو 123 مليوناً سنة 2010م.

يقول محمد كركوتي: «مع نهاية عام 2009م سيصل عدد المنضمّين الجدد للعاطلين على مستوى العالم إلى 59 مليون عاطل (حسب منظمة العمل الدولية). وطبقا للتقديرات المتداولة بلغ مجموع العاطلين في عام 2007 أكثر من 190 مليون شخص، وبإضافة ضحايا الأزمة سيرتفع هذا العدد إلى قرابة 250 مليونا. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هناك دولاً لا توفّر الأرقام الحقيقية لعاطليها، لأنها لا تطرح أصلا أرقاما حقيقية لاقتصاداتها. في الجهة المقابلة يبلغ المجموع الكلِّي للعاطلين العرب ما بين 17 و18 مليونا (حسب منظمة العمل العربية)، أي ما يوازي 20 في المائة من مجموع عدد السكّان. ولمزيد من الصدمة هناك سبع دول عربية في قائمة

---

(1) في المملكة العربية السعودية وحدها ما يزيد عن سبعة ملايين (7.000.000) وافد، يمثّلون 37% من عدد السكّان.

الدول الثلاثين الأكثر ابتلاء بالبطالة! هذا يعني أنّ نصيب العرب من «حاصل» مجموع عدد العاطلين الجدد ـ بفعل الأزمة ـ سيكون كبيرا، مع الاعتراف باستحالة تحديد أرقام واقعية للعاطلين السابقين والجدد، لكن في كلّ الأحوال لن تكون أقلّ مما هو متداول على الساحة».[1]

ويضيف محمد كركوتي القول: «ومع ذلك فالقضية لا تنحصر فقط فيما هو موجود أو واقعي، بل تكمن في مسألة مواجهة الكارثة. وأقول كارثة، لأنها تضع تحت جناحيها مشكلات معيشية وإنسانية واجتماعية وحتى أمنية، وتؤثِّر بصورة مخيفة في التشكيل الاجتماعي العام وتطوره».[2]

يحتاج العالم العربي إلى ما يقرب من 5,5 مليون وظيفة ليس خلال قرن أو عقد من الزمن، بل كل اثني عشر شهرا! وكانت هناك حوالي 3,5 مليون وظيفة متاحة أو شبه متاحة قبل الأزمة العالمية، لكن هذه الأخيرة خفضت حجم هذه الوظائف، كما خفضت عدد المؤسّسات والشركات التي يمكن أنْ تساهم في توفير فرص العمل. وقد ضربت هذه الحقائق عرض الحائط ما اتُّفق على تسميته بـ "العقد العربي للتشغيل 2010 ـ 2020"، ويهدُف هذا العقد إلى خفض البطالة العربية، ليس فقط عن طريق توفير الوظائف، بل من خلال استحداث برامج للتدريب المهني والتطوير

---

(1) انظر: محمد كركوتي. البطالة "بطلة" المستقبل العربي. ـ مجلة المنارة الإلكترونية. ـ ع 630 (1430/11/22هـ ـ 2009/11/10م).

(2) انظر: محمد كركوتي. البطالة "بطلة" المستقبل العربي. ـ مجلة المنارة الإلكترونية. ـ ع 630 (1430/11/22هـ ـ 2009/11/10م).

الوظيفي ورفع نسبة الملتحقين في التعليم والتدريب المهني، بحدود 50% في العقد الثاني من القرن الحالي. هذا هو الجانب "الجميل" من القصّة. أما الجانب المعتم منها فيتمثّل في أنّ الموجود على الساحة لا يزال وسيظل لفترة طويلة أدنى من طموح واضعي المشروعات أو الإستراتيجيات المطروحة.

وطبقا لتقديرات منتدى دافوس الاقتصادي الذي عُقد في الأردن في مايو/ أيار من العام 2009م فإنّ عدد العاطلين عن العمل سيبلغ 80 مليون شخصا بحلول العام 2013م. بينما جاء في "المنتدى العربي للتنمية والتشغيل" الذي انعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2008م أنّ عدد العاطلين العرب سيصل إلى 70 مليون بحلول العام 2018م. وعلى الرغم من التفاوت في السنوات والعدد فإنّ الرقمين التقديرين "يعلنان" عن انفجار محقّق لـ"قنبلة نووية" مصنوعة من البشر، لا من اليورانيوم المخصّب! لا سيّما إذا ما أخذنا في الاعتبار التقديرات بوصول مجموع الكتلة البشرية للعرب في غضون عقد مقبل من الزمن إلى 350 مليون نسمة مرتفعا قرابة 30 مليون نسمة عن ما هم عليه الآن!

ومما يزيد في خطورة ظاهرة البطالة ارتفاع معدّلاتها السنوية التي تقدّرها الإحصاءات الرسمية بنحو 1.5% من حجم قوّة العمالة العربية في الوقت الحاضر، حيث تشير هذه الإحصاءات إلى أنّ معدّل نموّ قوّة العمل العربية كانت خلال الأعوام 1995 – 1996 – 1997 نحو 3.5%، وارتفع هذا المعدّل إلى نحو 4% في الوقت الحاضر، وإذا كانت الوظائف وفرص

التشغيل تنمو بمعدّل 2.5% سنوياً، فإنّ العجز السنوي سيكون 1.5%، وعليه فإنّ عدد العمّال الذين سينضمُّون إلى العاطلين عن العمل سنوياً سيبلغ نحو 1.5 مليون شخص.

يذكر أنّ منظّمة العمل العربية تقدِّر أنّ كلّ زيادة في معدّل البطالة بنسبة 1% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلِّي العربي بمعدّل 2.5%، أي نحو 115 مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدّل السنوي للبطالة إلى 1.5 ويرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر من 170 مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أنْ يوفِّر نحو 9 ملايين فرصة عمل، وبالتالي تنخفض معدّلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي.

ومما سيساهم في زيادة معدّلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكّانية والمصدِّرة للعمالة، انحسار فرص هذه العمالة في دول الخليج العربية وإحلال العمالة المحلِّية مكانها أو ما يسمّى بتوطين الوظائف وإحلال المواطنين مكان الوافدين، وفي هذا الإطار تشير دراسة حديثة أعدّتها منظمة "الأسكوا" إلى أنّ عدد سكّان الدول الخليجية الستّ سيصل بحلول العام 2010 إلى نحو 40 مليون نسمة (60% منهم من الشباب الراغبين في العمل)، ما سيرفع القوّة العاملة فيها إلى حدود 21 مليون نسمة، وبالتالي تناقُص فرص العمل أمام العمال الوافدين بشكل عام

والعرب بشكل خاصّ، حيث يبلغ مجموع العمالة الوافدة في الوقت الحاضر نحو 8 ملايين عامل وافد، يؤلِّف العمّال غير العرب منهم نسبة 58%.[1]

وتذكر دراسة عن واقع العمّال في دول الخليج إنّ نسبتها من واقع القوى العاملة بلغت عام 1997م على التوالي ما يقارب 93% في الإمارات و84% في الكويت و76% في قطر و68% في عمان و65% في البحرين و61% في السعودية.

أمّا بالنسبة لتوزُّع البطالة التي تتركّز في معظمها في صفوف الشباب فيأتي العراق في المرتبة الأولى بين الدول العربية وبنسبة بطالة تزيد عن 60% من حجم قوّة العمل، فيما يأتي في المرتبة الثانية اليمن وبنسبة 25% ثم الجزائر 21% فالأردن 19% فالسودان 17% فلبنان والمغرب 15% فتونس 12% فمصر 9% وأخيرا سورية 8%.

يقول الخبير الاقتصادي أحمد النجّار: «أصبحنا اليوم نتحدَّث عن حجم مخيف للبطالة يتراوح بين 20 ـ 24 مليون مواطن عربي عاطلين عن العمل، وهذا حسب الدراسات الحكومية، إذ من الممكن أنْ يكون الرقم أكبر من ذلك بكثير، إذ إنّ التقارير والدراسات الحكومية تغفَل دائمًا العاملين داخل مُحيط الأسرة، وهؤلاء نسمِّيهم في الاقتصاد "العاملين بدون أجر"، فمثلا في مصر هناك ما يقرب من 15% من عدد السكّان يعملون بدون أجر،

(1) انظر: علي بن إبراهيم النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية.- مرجع سابق.- 176 ص.

بينما في السودان والجزائر تصِل النسبة إلى 17%، فإذا أضفنا هؤلاء إلى نسبة "البطالة المقنَّعة" فإننا نجد أنَّ عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي يقترب من 30 مليون مواطن».[1]

الخاتمة:

يؤثر عن الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفَّان ـ رضي الله عنه ـ قوله: إنَّ الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وقد أضحى أمر الفقر والبطالة بين أيدي القيادة السياسية العربية، بعد أنْ قامت الجهات الفنية والأكاديمية والبحثية بأداء أدوارها من حيث توفير المعلومة عن الفقر والبطالة وآثارهما على المجتمع العربي. ولا داعي للمزيد من ترديد التوصيات أو الاقتراحات للتعاطي مع هاتين المشكلتين المتلازمتين المؤثِّرتين تأثيرًا مباشرًا على الوضع الأمني بالمنطقة، فقد امتلأت المكتبة العربية والهيئات والمراكز المعنية الرسمية والأهلية بالدراسات والبحوث والتقارير. وبقي دور القيادة السياسية للتغلُّب على بعض الظروف التي تعيق الوصول إلى صيغة توافُقية تكفُل قدرًا من تحقيق المسؤولية الملقاة على عواتق صنَّاع القرار في الحدِّ من الفقر ومن البطالة والقدرة على التخلُّص من البطالة ومن ثمَّ الفقر إلى 75%

---

(1) انظر المقابلة على الموقع:
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes
(22/11/1430h-10/11/2009g).

مما هي عليه اليوم، ومن ثمَّ الوصول إلى مبتغيات القيادة السياسية في تأمين المجتمعات من الخوف والترويع والعنف والإرهاب.

هذا هو اقتناع الباحث الذي عايشه لمدِّة من الزمن، وحرص على نشره أو "بيعه" أو "تسويقه" للجهات ذات العلاقة. ويُحجم الباحث عن مزيد من النقاش المتعلِّق بالتوصيات الذي قد تطغى عليه لغة الإحباط المفضي إلى جلد الذات داخل الأمَّة الواحدة، فجلد الذات ومن ثمَّ جلد الأمَّة لا يخدم هذه القضية، ولا يخدم غيرها من القضايا، بل يزيدها تعقيدًا. وكان الله في عون الجميع.

مراجع الورقة:

1. إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني. نجديون وراء الحدود: العقيلات ودورهم في علاقة نجد العسكرية والاقتصادية بالعراق والشام ومصر. ـ بيروت: دار الساقي، 1991م. ـ 312 ص.
2. الأبرش، محمد رياض ونبيل مرزوق. الخصخصة: آفاقها وأبعادها. ـ دمشق: دار الفكر، 1420هـ/1999م. ـ 228 ص.
3. أبو الفحم، زياد. دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة العربي. ـ الإمارات العربية المتّحدة: ثقافة، 2008م. ـ 131 ص.
4. أحمد، سيّد عاشور. مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، 2008م. ـ 208 ص.
5. إمارة منطقة المدينة المنوّرة. البطالة: الأسباب وطرق المعالجة. ـ ط 2. ـ المدينة المنورة: الإمارة، 1425هـ/2004م. ـ 334 ص.
6. أمين، جلال. العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798 ـ 1998. ـ بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1999م. ـ 200 ص.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2001: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية. ـ القاهرة: برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي, 2001م. – ص 256.
8. البكر، محمد عبدالله. أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية. – مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت. – مج 32 ع 2 (1424هـ/2004م). ص.
9. بكّار، عبدالكريم. العولمة: طبيعتها – وسائلها – تحدّياتها – التعامُل معها. – عمّان: دار الأعلام, 1421هـ/2000م. – 141 ص.
10. بلجر، جون. أسياد العالم الجُدد/ ترجمة عمر الأيّوبي. – بيروت: دار الكتاب العربي, 2003م. – 208 ص.
11. بوكانن، باتريك ج.. موت الغرب: أثر شيخوخة السكّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب/ نقله إلى العربية محمّد محمود التوبة، راجعه محمّد بن حامد الأحمري. – الرياض: مكتبة العبيكان, 1425هـ/2005م. – 529 ص.
12. تشودوفسكي، ميشيل. عولمة الفقر/ ترجمة مُحَمّد مستجير مصطفى. – القاهرة: مجلة سطور، 2000م. – 328 ص.
13. تلحمي، شبلي. المخاطر: أمريكا في الشرق الأوسط، عواقب القوّة وخيار السلام. – الرياض: مكتبة العبيكان، 1426هـ/ 2005م. – ص 62 – 63.
14. التلاّوي، عدنان خليل. القانون الدولي للعمل: دراسة في منظمة العمل الدولية ونشاطها في مجال التشريع الدولي للعمل. – جنيف: المكتبة العربية, 1410هـ/1990م. – 848 ص.
15. جاغار، أليسون, وآخرين. الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة/ ترجمة

عدنان حسن. ـ اللاذقية: دار الحوار, 2004. ـ 205 ص.
16. الجارحي، عبد رب النبي علي أبو السعود. الحلُّ الإسلامي لمشكلة البطالة. ـ القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 2004م. ـ 174 ص.
17. جعفر، نشأت. العمل في الإسلام: الضرورة المهدرة. ـ القاهرة: المؤلِّف, 1424هـ/2003م. ـ 188 ص.
18. الجميل، سيَّار. العولمة والمستقبل: إستراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين. ـ عمّان: الأهلية، 2000م. ـ 439 ص.
19. حامد، محمد رؤوف. القفز فوق العولمة. ـ القاهرة: دار المعارف, 2003م. ـ 208 ص. ـ (سلسلة اقرأ؛ 683).
20. الحسني، فوّاز عبدالستّار العلمي. مفهوم العولمة بلغة مفهومة: تجربة المملكة العربية السعودية في منظّمة التجارة العالمية. ـ الرياض: دار المؤيّد، 1427هـ/ 2006م. ـ 807 ص.
21. الحليسي، نوّاف بن صالح. عصر العقيلات: الجذور العربية في مصر والشام والعراق، قطوف على هامش قصصهم في مهاجرهم. ـ الرياض: المؤلِّف، 1417هـ. ـ 338 ص. ـ (سلسلة من تراث بجد مع قوافل تجارة العقيلات؛ 1).
22. حلمي، منى. الحبُّ في عصر العولمة. ـ القاهرة: دار المعارف، 1999م. ـ 164 ص. ـ (سلسلة اقرأ؛ 649).

23. حويتي، أحمد وعبدالمنعم بدر ودمبا تيرنو ديالو. علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. ـ الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1419هـ/1998م. ـ 267 ص.
24. الخطيب، سلوى. الإرهاب: الأسباب والدوافع. ـ ص 74 ـ 97.ـ في: مجموعة من المفكِّرين. السعوديُّون والإرهاب: رؤية عالمية. ـ الرياض: دار غيناء، 1426هـ/2005م. ـ 559 ص.
25. الدوسري، فهد بن سعد ، مدى خضوع انتقال وإقامة العمالة الأجنبية. ـ الرياض: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، د. ت. ـ 25 ص.
26. روا، أوليفييه. أوهام 11 أيلول: المناظرة الإستراتيجية في مواجهة الإرهاب/ ترجمة حسن شامي. ـ بيروت: دار الفارابي، 2003م. ـ 118 ص.
27. السلُّومي، محمد بن عبدالله. ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب. ـ الرياض: مجلّة البيان, 1426هـ/2005م. ـ 304 ص. ـ (سلسلة كتاب البيان؛ 63).
28. السويداء، عبدالرحمن بن زيد. عقيلات الجبل. ـ حائل: النادي الأدبي، 1416هـ. ـ 412 ص.
29. السيّد، عاطف. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. ـ د. م.: المؤلِّف، 2002م. ـ 143 ص.
30. شاهين، بهاء. العولمة والتجارة الإلكترونية. ـ القاهرة: المؤلِّف، 1421هـ/2000م. ـ 214 ص.

31. شخاترة، حسن وآخرون. البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان/ تحرير خالد الوزني. ـ عمّان: مؤسسة عبدالحميد شومان، 2000م. - 260 ص.
32. الصغيّر، صالح بن مُحَمَّد وعلي بن إبراهيم النملة. مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة. ـ الرياض: المجلة العربية، 1425هـ/2004م. ـ 38 ص. ـ (سلسلة كتيب المجلة العربية؛ 91).
33. صالح، سامية خضر. البطالة بين الشباب حديثي التخرُّج: العوامل ـ الآثار ـ العلاج وعلاقتها بالزيادة السكّانية. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1992م. ـ 172 ص.
34. عبد الرضا، نبيل جعفر. العولمة وانعكاساتها على صناعة النفط الخليجية. ـ ص 99 ـ 166. ـ في: مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع والاقتصاد أمام العولمة. ـ بيروت: المركز, 2004م. ـ 184 ص.
35. عبدالهادي، حسين. العولمة النيوليبرالية وخيار المستقبل. ـ جدّة: مركز الراية للتنمية الفكرية, 1424هـ/2004م. ـ 250 ص.
36. العريان، سهير. منظّمة العمل الدولية والإعلان العالمي للحقوق الأساسية في العمل. ـ القاهرة: مجلة العمل, يونيو 2002م. ـ (سلسلة كتاب العمل؛ 514).
37. عمّار، حامد. مواجهة العولمة في التعليم والثقافة. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب, 2006م. ـ 279 ص.
38. غودي، جاك. الإسلام في أوروبّا/ تعريب جوزف منصور.. ـ بيروت:

عويدات, 2006. – 223 ص.
39. فان شربنبرغ، نورمان. فرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قوّة/ تعريب حسين عمران. – الرياض: مكتبة العبيكان, 1423هـ/ 2002م. – 316 ص.
40. فرّاج، عبدالمجيد. استثمار التخلّف في ظلّ العولمة. – القاهرة: دار المعارف, 2001م. – 120 ص. – (سلسلة اقرأ؛ 664).
41. قطامش، حسن. العالم في عام: رصد رقمي لأحوال العالم. – لندن: المنتدى، 1423هـ/2002م – ص 134 – 135.
42. كاظم، نجاح. العرب وعصر العولمة: المعلومات؛ البعد الخامس. – بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002م. – 304 ص.
43. كركوتي، محمد. البطالة "بطلة" المستقبل العربي. – مجلة المنارة الإلكترونية. – ع 630 (1430/11/22هـ – 2009/11/10م).
44. كسيكو، وداد أحمد. العولمة والتنمية الاقتصادية. – بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 2002م. – ص 159.
45. ماندل، جي آر. العولمة والفقراء/ تعريب وليد شحادة. – بيروت: الحوار الثقافي، 2004م. – ص 21 – 43.
46. متولِي، فنحي قابيل محمد. مشكلة البطالة: الأسباب – المعوّقات – الحلول. – القاهرة: الهيئة المصرية العامَة للكتاب، 2008م. – 111 ص.

47. المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل. كارثة الفقر في العالم العربي وأثرها في حقوق الإنسان في العمل (الواقع والحلول). ـ جنيف: المركز، د. ت. ـ ص 39 ـ 56.
48. المزيني، إبراهيم بن محمد الحمد. العمل عند المسلمين: رؤية حضارية. ـ الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 1424هـ/2003م. ـ 117 ص.
49. المسلّم، إبراهيم. العقيلات. ـ الرياض: دار الأصالة، 1405هـ/1985م. ـ 314 ص.
50. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نتائج وتوصيات.. سلسلة توصيات ونتائج الملتقيات العلمية. ـ ع 16 (ذو الحجة 1419هـ/أبريل 1999 م). ـ ص 53.
51. منظمة العمل الدولية. تقرير منظمة العمل الدولية حول تكوين الهيئة العليا.
52. النجّار، باقر سلمان. حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي. ـ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م. ـ 216 ص.
53. النملة، علي بن إبراهيم. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية.- ط 2.- الرياض: المؤلف, 1429هـ/2008م.- 176 ص.
54. النملة، علي بن إبراهيم. فكر التصدّي للإرهاب: وقفات مع المفهوم والأسباب والأوزار. ـ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

1429هـ/2008م. ـ 113 ص.
55. وردم، باتر محمد علي. العولمة ومستقبل الأرض. ـ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003م. ـــ 437 ص.
56. ولد أباه، السيد. اتِّجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة. ـ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001م. ـ ص 2.
57. اليوشع، أحمد هاشم. عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية. ـ بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 2003م. ـ ص 32.
58. http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes .(22/11/1430h-10/11/2009g).
59. www.alolabor. org. (1430/11/22هـ ـ2009/11/10م).